الأمم المتحدة
A/RES/80/173
الجمعية العامة
Distr.: General
19 December 2025

الدورة الثمانون

البند 15 من جدول الأعمال

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة

قرار اتخذته الجمعية العامة في 17 كانون الأول/ديسمبر 2025

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/80/L.41)]

173/80 - الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات

إن الجمعية العامة،

تعتمد الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات في دورتها الثمانين:

نحن، الوزراء ورؤساء الوفود المشاركين في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العشريني لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، المعقود في نيويورك في 16 و 17 كانون الأول/ديسمبر 2025،

إذ نشير إلى الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية، التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها 125/70 المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2015، والتي طلبت إلى الجمعية أن تعقد اجتماعا آخر رفيع المستوى في عام 2025،

وإذ نعيد تأكيد قرار الجمعية العامة 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"،

وإذ نرحب بانعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل يومي 22 و 23 أيلول/سبتمبر 2024 في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، الذي اعتُمد فيه القرار 1/79 المعنون "ميثاق المستقبل" ومرفقاه،

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ نشير إلى القرار **277/79**، الذي اتخذته الجمعية العامة في 27 آذار/مارس 2025، والذي حدد طرائق الاستعراض العشريني، الذي سيجرى وفقا للنظام الداخلي للجمعية العامة،

وإذ نشير أيضا إلى المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية وبالتزام إشبيلية المنبثق عنه[1]، الذي يجدد الإطار العالمي لتمويل التنمية،

وإذ نرحب بالمساهمات العديدة التي قدمتها الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والأوساط التقنية والأكاديمية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة في سياق العملية التحضيرية للاستعراض،

واستناداً إلى تقرير الاستعراض العشريني الذي أعدته اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في نيسان/أبريل 2025، ونتائج منتدى حوكمة الإنترنت الذي عقد في النرويج في حزيران/يونيه 2025، والاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مضي عشرين سنة الذي عقد في تموز/يوليه 2025، والمشاورات التي أجرتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في حزيران/يونيه 2025، والمؤتمرات الدولية والإقليمية الأخرى ومساهمات ميسري مسارات عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات،

مقدمة

1 - نؤكد من جديد التزامنا برؤية القمة العالمية لمجتمع المعلومات لبناء مجتمع معلومات متمحور حول الناس وشامل للجميع وموجَّه نحو التنمية، يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والحصول عليها واستخدامها وتبادلها، بما يمكِّن الأفراد والمجتمعات والشعوب من تحقيق كامل طاقاتهم في تعزيز تنميتهم المستدامة وتحسين نوعية حياتهم، وذلك انطلاقاً من مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والاحترام الكامل للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وصونه[2].

2 - نؤكد من جديد كذلك التزامنا بإعلان مبادئ جنيف[3]، وخطة عمل جنيف[4]، والتزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات[5]، وتنفيذنا لها.

3 - نؤكد من جديد قيمة ومبادئ التعاون والتواصل بين أصحاب المصلحة المتعددين، اللذيْن اتسمت بهما العملية المنبثقة عن القمة العالمية منذ بدايتها، ونسلّم بأن المشاركة الفعالة للحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية، والأوساط التقنية والأكاديمية، وسائر الجهات المعنية صاحبة المصلحة بما فيها الشباب، والشراكة والتعاون مع هذه الجهات، بتمثيل متوازن من جميع البلدان، كانت ولا تزال تكتسي أهمية حاسمة لإيجاد مجتمع المعلومات.

(1) القرار 323/79، المرفق.

(2) القرار 217 ألف (د-3).

(3) انظر A/C.2/59/3، المرفق.

(4) المرجع نفسه.

(5) انظر A/60/687.

4 - نؤكد من جديد مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول. ونؤمن بأن المشاركة المنصفة والمجدية للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين من جميع البلدان أمر بالغ الأهمية لتحقيق الأهداف التي حددت في القمة وضمان عدم ترك أحد خلف الركب في السعي إلى بناء مجتمع معلومات متمحور حول الناس وشامل للجميع وموجَّه نحو التنمية.

5 - ندرك أن الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين من العديد من البلدان النامية يواجهون عوائق تحول دون المشاركة الكاملة في العمليات الدولية للحوكمة وصنع السياسات في المجال الرقمي بسبب القيود المالية والتقنية والمؤسسية، إضافة إلى الثغرات التي تعتري البنية التحتية والربط الشبكي. ونقر بأنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمعالجة التحديات الفريدة والناشئة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تواجه البلدان كافة، لا سيما البلدان النامية، بما فيها البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان المتوسطة الدخل، وكذلك البلدان والأقاليم الخاضعة للاحتلال الأجنبي والبلدان التي تشهد حالات نزاع والبلدان الخارجة من النزاع والبلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية.

6 - نرحب بالنمو الهائل في الربط الشبكي وتطوير الإنترنت والخدمات الإلكترونية الذي حدث منذ انعقاد القمة العالمية. وقد عزز ذلك قدرة جميع أصحاب المصلحة على تطوير ونشر التكنولوجيا والتطبيقات التي دفعت بعجلة النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والابتكار.

7 - ندرك أن التنمية الرقمية والشمول الرقمي أداتان حاسمتان لتيسير التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ونؤكد من جديد أهمية التعاون لضمان أن توزع فوائد التعاون الرقمي بشكل عادل وألا تؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة أو إعاقة تحقيق التنمية المستدامة بشكل كامل.

8 - ندرك أن نتائج القمة العالمية تستند إلى القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونتعهد بتهيئة السبل لوجود فضاء رقمي شامل ومنفتح ومأمون ومؤمّن للجميع يحترم جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية ويحميها ويعززها.

9 - ندرك أن الربط الشبكي العالمي والوصول المجدي والميسور التكلفة إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والإنترنت عنصران أساسيان لتحقيق رؤية القمة العالمية.

10 - يساورنا القلق إزاء الفجوات الرقمية الحرجة بين البلدان وداخلها في تطوير التكنولوجيات الرقمية والوصول إليها واستخدامها، التي تعوق تحقيق أهداف القمة العالمية. ويتطلب سد هذه الفجوات الاستثمار في البنية التحتية والربط الشبكي، إلى جانب بذل الجهود لضمان القدرة على تحمل تكاليف الشبكات والأجهزة، وتوافر المحتويات والخدمات ذات التنوع اللغوي، وتطوير المهارات والقدرات الرقمية. وفي هذا الصدد، نقدر الجهود التي يبذلها مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا في تعزيز قدرات أقل البلدان نمواً في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار.

11 - نؤكد من جديد أن المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات ومشاركتهن الكاملة والمتساوية والآمنة والمجدية في الفضاء الرقمي عناصر ضرورية لسد الفجوة الرقمية بين الجنسين والنهوض بالتنمية المستدامة. وسيتحقق من خلال تعاوننا تمكينُ جميع النساء والفتيات، وتشجيع اضطلاعهن بأدوار قيادية، وتعميم المنظور الجنساني، ومكافحة جميع أشكال العنف والقضاء عليها، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني الذي يحدث من خلال استخدام التكنولوجيا أو يتزايد بسببه. ونتعهد بتحفيز الفاعلية

الاقتصادية للمرأة من خلال تعزيز الاستفادة العادلة من البنية التحتية الرقمية وتنمية المهارات الرقمية، بما في ذلك التكنولوجيات المالية والمهارات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

12 - نتعهد بمعالجة التحديات التي يواجهها الأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والشعوب الأصلية والمهاجرون واللاجئون والنازحون داخلياً والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة في مجال الوصول والتحديات المحددة التي يواجهونها في مجال المعلومات والتكنولوجيا، وباحتياجات الأجيال المقبلة.

13 - نسلم بأن سرعة التكنولوجيات الناشئة وقوتها توفران للبشرية إمكانيات جديدة ولكنهما تأتيان أيضا بمخاطر جديدة، بعضها لا يزال غير معروف تمام المعرفة. ونسلم بالحاجة إلى تحديد المخاطر والتخفيف من حدتها وضمان الإشراف البشري على التكنولوجيا بطرق تعزز التنمية المستدامة والتمتع الكامل بحقوق الإنسان. ونؤكد كذلك على أهمية تطبيق نهج يركز على الإنسان طوال دورة حياة التكنولوجيات الرقمية، بما في ذلك تصميمها وتطويرها ونشرها واستخدامها.

14 - نسلم أيضا بأن بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات يكتسي أهمية بالغة في تنفيذ أهداف القمة العالمية وبأن النهوض بالشمول الرقمي يتطلب بيئة مواتية تتسم بالشفافية وإمكانية التنبؤ بها وتشمل أطرا سياساتية وقانونية وتنظيمية تدعم الابتكار، وتحمي حقوق المستهلك، وترعى المواهب والمهارات الرقمية، وتشجع المنافسة العادلة وريادة الأعمال الرقمية، وتعزز ثقة المستهلكين في الاقتصاد الرقمي، وتسهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي.

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

15 - نحن مقتنعون بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أظهرت إمكانات كبيرة للإسهام في تحقيق الرخاء والتنمية المستدامة. فقد يسرت قدراتها المتزايدة بسرعة وانتشارها المتزايد تحقيق نمو هائل في مجموعة التطبيقات الموجهة لأغراض التنمية، مما خلق فرصا جديدة لتحسين الإنتاجية والرفاه ونوعية الحياة.

16 - ومع ذلك، يساورنا قلق بالغ من أن إمكانات التنمية هذه لا تزال تعوقها أوجه عدم المساواة المستمرة بين البلدان والمناطق والمجتمعات المحلية وداخلها. فلا يزال ثلث سكان العالم يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى الإنترنت، بينما يواجه العديد ممن لديهم إمكانية الوصول إليها مشاكل تتعلق بالقدرة على تحمل التكاليف، ومحدودية المحتوى بما في ذلك المحتوى باللغات المحلية، وانخفاض مستوى الدراية الرقمية والمهارات الرقمية. ونؤكد من جديد الأهمية المحورية لسد هذه الفجوات الرقمية كأولوية أساسية لاستعراض القمة العالمية بعد مضي عشرين سنة. ويلزم تعزيز التعاون الدولي وإيجاد بيئات سياساتية مؤاتية لمعالجة الفجوات والتحديات التي تعوق المشاركة في مجتمع المعلومات.

17 - ندرك أن التطورات في المنافع العامة الرقمية والبنية التحتية العامة الرقمية محركات حاسمة للتحول والابتكار الشاملين للجميع في المجال الرقمي، ونسلم بالحاجة إلى زيادة الاستثمار في تطوير تلك المنافع بنجاح بمشاركة جميع أصحاب المصلحة. وتشمل المنافع العامة الرقمية البرمجيات المفتوحة المصدر والبيانات المفتوحة ونماذج الذكاء الاصطناعي المفتوحة والمعايير المفتوحة والمحتويات المفتوحة التي تلتزم بالقوانين والمعايير وأفضل الممارسات الدولية المعمول بها في مجال الخصوصية وغيرها من المجالات. ونسلم بأن هناك نماذج وتعاريف متعددة للبنية التحتية العامة الرقمية، ونسلم بأن كل مجتمع سوف يستحدث ويستخدم نظما رقمية مشتركة وفقاً لأولوياته واحتياجاته الخاصة.

18 - نؤكد من جديد الأهمية المحورية لمسارات عمل القمة العالمية، على النحو المحدد في خطة عمل جنيف، باعتبارها الإطار الرئيسي لترجمة رؤية القمة العالمية إلى نتائج ملموسة. ونؤكد على أهمية تعزيز تنفيذ مسارات عمل القمة العالمية، ومتابعتها واستعراضها، وضمان استمرار توافقها مع رؤية القمة العالمية ومساهمتها في خطة التنمية المستدامة لعام 2030[6].

سدّ جميع الفجوات الرقمية

19 - ندرك الأهمية الحاسمة لسد الفجوات الرقمية لتحقيق رؤية القمة العالمية وضمان أن يستطيع كل فرد استحداث المعلومات والمعارف والحصول عليها واستخدامها وتبادلها للاستفادة من الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الرقمية وتحسين نوعية حياتهم.

20 - نشيد بالتوسع الكبير في الوصول إلى الإنترنت والخدمات الرقمية الذي تحقق منذ انعقاد القمة العالمية لمجتمع المعلومات. فوفقا للاتحاد الدولي للاتصالات، يعيش حاليا أكثر من 93 في المائة من سكان العالم في مناطق مغطاة بشبكات الجيل الرابع. وبلغت نسبة الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم عشر سنوات وما فوق ويمتلكون هاتفا محمولا 82 في المائة على صعيد العالم، بينما ارتفعت نسبة استخدام الإنترنت من أكثر بقليل من 15 في المائة في عام 2005 إلى 74 في المائة في عام 2025.

21 - نعرب مع ذلك عن قلقنا البالغ إزاء الفجوات الرقمية الكبيرة والمستمرة بين المناطق والبلدان والمجتمعات المحلية وداخلها، والتي تشكل تحديات خاصة للبلدان النامية. وتزيد نسبة الأشخاص الذين أفاد الاتحاد الدولي للاتصالات بأنهم يستخدمون الإنترنت في البلدان المرتفعة الدخل (94 في المائة) بأكثر من أربعة أضعاف على نسبة الأشخاص الذين أفاد الاتحاد بأنهم يستخدمونه في البلدان المنخفضة الدخل (23 في المائة)، مع تسجيل نسبة تقل عن 20 في المائة في بعض البلدان. وتقدر نسبة السكان الذين أفاد الاتحاد الدولي للاتصالات بأنهم يصلون إلى الإنترنت في المناطق الحضرية في جميع أنحاء العالم بحوالي 85 في المائة، بينما تبلغ النسبة في المناطق الريفية 58 في المائة.

22 - يساورنا القلق بوجه خاص إزاء استمرار الفجوات الرقمية بين الجنسين. فقد أفاد الاتحاد الدولي للاتصالات بأن 78 في المائة فقط من النساء والفتيات في سن العاشرة وما فوق في جميع أنحاء العالم يستخدمن الهاتف المحمول مقارنة بـ 87 في المائة من الرجال، بينما أفاد الاتحاد بأن 71 في المائة فقط من النساء يستخدمن الإنترنت مقارنة بحوالي 77 في المائة من الرجال. كما أن النساء والفتيات ممثلات تمثيلاً ناقصاً في التعليم في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، والعمالة، وريادة الأعمال، وغيرها من مجالات النشاط الرقمي. ولجميع أصحاب المصلحة دور في معالجة هذه الفجوات الرقمية بين الجنسين وتصحيحها.

23 - نلاحظ أن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة[7] تؤكد ضرورة ضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة، على قدم المساواة مع الآخرين، إلى تكنولوجيات ونظم المعلومات والاتصالات. ويساورنا القلق لأن احتمالات وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الإنترنت لا تزال أقل من احتمالات الأشخاص من غير ذوي الإعاقة. وندعو إلى أن يتخذ جميع أصحاب المصلحة إجراءات متضافرة لتعزيز

(6) القرار 1/70.

(7) United Nations, *Treaty Series*, vol. 2515, No. 44910.

إمكانية الوصول والمساواة في الوصول إلى الإنترنت والموارد الرقمية كأولوية، بما في ذلك من خلال إتاحة التكنولوجيات السهلة المنال والمعينة ودمج مبادئ إمكانية الوصول عند التصميم في التطوير الرقمي.

24 - يساورنا القلق كذلك لأن مجموعات أخرى تعاني من الحرمان ممثلة تمثيلا ناقصا على الإنترنت، بما في ذلك كبار السن والأقليات الإثنية واللغوية والشعوب الأصلية والمنحدرون من أصل أفريقي والمجتمعات المحلية واللاجئون والمهاجرون. ونحث جميع أصحاب المصلحة على مراعاة منظورات واحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة وأولئك الذين يعيشون في المناطق الناقصة الخدمات والريفية والنائية لدى وضع وتنفيذ استراتيجيات الربط الرقمي الوطنية والمحلية.

25 - ندرك أن الفجوات الرقمية تحد من القدرات وفرص المشاركة الكاملة في المجتمع. وهي تتجاوز إمكانية الوصول وتشمل قضايا حرجة تتمثل في القدرة على تحمل التكاليف، واللغة، والقدرات الفردية، والقدرة التكنولوجية والابتكارية، وتشكل تحديا متعدد الأبعاد ومتسعا للتنمية المستدامة، وقد تؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. ويعد التغلب عليها أمرا أساسيا لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ورؤية القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وهدف التعاهد الرقمي العالمي[8] والالتزامات المنصوص عليها فيه.

26 - نتعهد بتجديد الزخم لمعالجة هذه الفجوات الرقمية وسدها. وندعو إلى تعزيز التعاون الدولي لمعالجة القيود المالية وغيرها من القيود التي تعيق تحقيق الشمول الرقمي للجميع. وعلى وجه الخصوص، ندعو الحكومات والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية ذات الصلة والقطاع الخاص إلى وضع آليات وحوافز تمويلية، بما في ذلك من خلال التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، لربط غير الموصولين بالإنترنت وتحسين جودة الربط الشبكي والقدرة على تحمل تكاليفه.

27 - نتعهد بإيجاد المستوى الأدنى لتكاليف الاشتراك في النطاق العريض الذي يكون في المتناول وبأسعار معقولة. وسيتطلب ذلك التعاون بين جميع أصحاب المصلحة، وتحديداً بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك التمويل المختلط، إضافة إلى آليات مبتكرة تشمل صناديق الخدمة الشاملة والشبكات المجتمعية. وندرك الدور المستمر لمرافق الوصول العامة مثل المدارس ومكاتب البريد والمكتبات والمستشفيات في إتاحة الوصول، بما في ذلك لأولئك الذين يعيشون في أوضاع هشة.

28 - نكرر تأكيد ضرورة إعداد المحتويات والخدمات المحلية بلغات وأشكال شتى تكون في متناول جميع الناس، ونعترف بالأهمية الحيوية لتعدد اللغات لتبيان التنوع اللغوي والثقافي والتاريخي لجميع الأمم. ونشيد بالعمل الذي تم إنجازه منذ انعقاد القمة العالمية لترسيخ طابع تعدد اللغات في الإنترنت، بما في ذلك إدخال أسماء النطاقات المدوّلة والتقدم المحرز نحو القبول العالمي، ونحث جميع أصحاب المصلحة على ضمان أن تصبح الإنترنت والخدمات الرقمية متاحة بالكامل وبأسعار معقولة للجميع، بما في ذلك الشعوب الأصلية والناطقون بلغات الأقليات.

(8) القرار 1/79، المرفق الأول.

الاقتصاد الرقمي

29 - ندرك أن الاقتصاد الرقمي جزء هام ومتنام من الاقتصاد العالمي وأصبح يكتسي أهمية متزايدة في التجارة العالمية والتنمية الاقتصادية. فقد أوجدت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أسواقاً وأعمالاً تجارية وفرص عمل جديدة في العديد من القطاعات الاقتصادية، بينما تنوعت التجارة الدولية وسلاسل التوريد. وباتت التجارة الإلكترونية تؤدي دورا رئيسيا في النشاط الاقتصادي على الصعد الدولي والوطني والمحلي، بينما تم اعتماد التكنولوجيات الرقمية على نطاق واسع في جميع القطاعات الاقتصادية، مما أتاح تحسينات في الإنتاجية، وأشكال جديدة من التصنيع والخدمات ونماذج الأعمال.

30 - نؤكد على أن تهيئة بيئة مفتوحة وعادلة وغير تمييزية للتنمية الرقمية شرط لتعزيز التعاون الاقتصادي الرقمي العالمي وإدماج البلدان النامية بشكل كامل في سلاسل القيمة العالمية وشبكات الابتكار. وسنعمل على تقديم الدعم في تطوير حلول رقمية لتوسيع نطاق التجارة والربط الشبكي والخدمات للتغلب على الآثار السلبية للبعد والقيود الجغرافية والهيكلية الأخرى في البلدان النامية.

31 - ندرك أنه بدون توفير وسائل التنفيذ بالشكل المناسب والقدر الكافي، فإن الوتيرة السريعة للرقمنة وحجمها قد يفوقان قدرة واستعداد بعض البلدان على التكيف مع التحول الرقمي وما يتبعه من تحديات اجتماعية واقتصادية. وندرك أيضا أن الإدماج المنصف والمجدي في الاقتصاد الرقمي يتطلب جهودا لمعالجة تركز القدرات التكنولوجية والقوة السوقية من أجل ضمان أن توزع فوائد التعاون الرقمي بشكل عادل وألا تؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة أو إعاقة تحقيق التنمية المستدامة بشكل كامل.

32 - نلاحظ أن الخدمات المالية تطورت بسرعة للاستفادة من إمكانات المعاملات الرقمية، وأن الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والمدفوعات غير النقدية ونظم الخدمات المالية عبر الأجهزة المحمولة غيرت الطرق التي يتفاعل بها حاليا العديد من مؤسسات الأعمال والعملاء، مما زاد إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية للعديد من الذين كانوا مستبعدين في السابق. وسندعم البلدان النامية، بما يتماشى مع ظروفها وأولوياتها الوطنية، في تهيئة بيئات محلية مواتية لتطوير الخدمات المالية الرقمية للجميع.

33 - ومما يشجعنا أن الاستخدام المتزايد للخدمات الرقمية خلق فرصا للمؤسسات في جميع البلدان، بما فيها المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، لتقديم خدمات رقمية موجهة للأسواق المحلية وأسواق التصدير على حد سواء. ونرحب بعمل كيانات الأمم المتحدة وشركاء التنمية لدعم المؤسسات الصغيرة في البلدان النامية، بما في ذلك المؤسسات التي تقودها النساء، للاستفادة من هذه الفرص، ونحث جميع أصحاب المصلحة على تهيئة بيئة رقمية شاملة تمكّن المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من الازدهار، مع توفير الدعم المالي المناسب والوصول إلى رأس المال وبرامج تنمية المهارات والشبكات والأسواق.

34 - نلاحظ أن التكنولوجيات الرقمية كانت لها آثار كبيرة على العمل، بما في ذلك التغييرات في بيئات العمل ومتطلبات المهارات، وفرص ترتيبات العمل الأكثر مرونة وظهور منصات العمل الرقمية. ونلاحظ أنه من المتوقع أن تؤدي التكنولوجيات الناشئة مثل الأتمتة والتشغيل الآلي والذكاء الاصطناعي إلى إعادة تشكيل سوق العمل بشكل أكبر، مما قد يؤدي إلى إزاحة بعض الوظائف، مع خلق فرص عمل جديدة ومتطلبات جديدة من المهارات. ونحن مصممون على ضمان أن تكون هذه التطورات مكملة للعمل البشري ومعززة له.

التنمية الاجتماعية والاقتصادية

35 - ندرك أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أسهمت في تحسين الرفاه والشمول الاجتماعيين، وفتحت قنوات جديدة للأفراد والمؤسسات والحكومات لتبادل المعارف وزيادتها، والمشاركة في القرارات التي تمس حياة الناس وسبل عيشهم ورفاههم الاجتماعي. فقد كانت لها آثار عميقة في توفير الخدمات العامة وأحدثت تحولاً في طرق تفاعل الأفراد والمجتمعات واستهلاكهم وقضاء أوقاتهم. وفي حين أن العديد من هذه الآثار كانت إيجابية، فإن بعضها الآخر أثار مخاوف، بما في ذلك فيما يتعلق بحقوق الإنسان والتعليم والصحة والعمالة ورفاه الأفراد والمجتمعات.

36 - ومن دواعي التفاؤل أن العديد من الحكومات وضعت استراتيجيات وطنية للاستفادة من الفرص التي تتيحها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مستندة إلى إطار مسارات العمل الذي وضع في القمة العالمية، وأنها توفر حاليا مجموعة واسعة من خدمات الحكومة الإلكترونية للمواطنين والمؤسسات، مما يتيح الحصول على المعلومات والمشورة، وفي كثير من الحالات، فرصة إجراء المعاملات عبر الإنترنت. ونشيد بالدور الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة في تطوير الحكومة الإلكترونية.

37 - ندرك أن الرقمنة أتاحت طرقا جديدة لتوفير التعليم والتدريب في المدارس، والتعليم العالي، وتعليم الكبار، بما في ذلك المناهج التعليمية المبتكرة مثل التعلم عن بُعد والموارد التعليمية المفتوحة والدورات التدريبية عبر الإنترنت. ومع ذلك، يساورنا القلق لأن فوائد الرقمنة ليست متاحة بعد للعديد من الأطفال والشباب نتيجة لعدم المساواة في الربط الشبكي والدراية الرقمية والمعدات والمهارات والمرافق التعليمية. ونؤكد من جديد التزامنا بربط كل مدرسة بالإنترنت بحلول عام 2030.

38 - ندرك أن الرقمنة أتاحت أيضا طرقا جديدة لتناول مسألتي الصحة والطب من خلال تسهيل نشر معلومات الصحة العامة، بما في ذلك بشأن الصحة الجنسية والإنجابية وبشأن الحماية من الأمراض المعدية، والتشخيص عن بُعد لدعم العاملين الصحيين المحليين، وتحسين تحليل البيانات الصحية وتحسين الممارسات السريرية. ونؤكد من جديد التزامنا بالاستفادة من الفرص التي تتيحها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتحسين الحصول على الخدمات الصحية، لا سيما في البلدان النامية.

39 - نلاحظ أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات كانت لها تأثيرات كبيرة في تنوع التعبير الثقافي وتطوير القطاعات الثقافية والإبداعية. ونحث جميع أصحاب المصلحة على الاعتراف بأهمية ضمان الحفاظ على التراث الثقافي، بما في ذلك المحتوى الرقمي، وتعزيز الوصول إلى الموارد الثقافية.

40 - ندرك أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ساعدت الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين على التصدي للمخاطر المرتبطة بالكوارث ويسرت المساعدة الإنسانية في أوقات الأزمات من خلال رصد الأخطار البيئية وغيرها من الأخطار عن بعد وبشكل أكثر اتساقاً، وتعزيز وتطوير نظم الإنذار المبكر، وتحسين التأهب والاستجابة والتعافي وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار.

41 - ومع ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق من أن توفير برامج وفرص التنمية الاجتماعية والاقتصادية بشكل عادل يعوقه وجود فجوات رقمية، لا سيما في البلدان والمجتمعات المحلية التي يحد من إمكانية الوصول فيها ضعف الربط الشبكي والقدرة على تحمل التكاليف ومحدودية المهارات الرقمية. وهناك

حاجة إلى مزيد من التعاون الدولي لتعزيز الشمول الرقمي والدراية الرقمية، بما في ذلك بناء القدرات والآليات المالية لتحقيق تأثير أكبر وضمان التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الآثار البيئية

42 - نرحب بالطرق التي تدعم بها التكنولوجيات الرقمية الاستدامة البيئية من خلال تعزيز رصد وقياس التغير البيئي والأخطار البيئية، وتنفيذ نظم الإنذار المبكر، وتمكين الحكومات والشركاء في التنمية من ترتيب التدخلات حسب سلم الأولوية وحماية المعرضين للخطر وتحديد الأولويات. ويمكن للتكنولوجيات الرقمية أيضاً أن تتيح إجراء تحسينات في كفاءة استخدام الطاقة والموارد الأخرى من خلال الإدارة الذكية للنظم والعمليات. وسيؤدي تعاوننا إلى الاستفادة من هذه التكنولوجيات لتحقيق الاستدامة مع تقليل آثارها السلبية على البيئة.

43 - غير أن القلق يساورنا إزاء زيادة مستويات الطلب على استهلاك الطاقة والمياه الناشئة عن الرقمنة والحاجة إلى معالجة كل من أمن الطاقة والوصول والقدرة على تحمل التكاليف والآثار على تغير المناخ الناشئة عن النمو في تصنيع واستخدام الأجهزة الرقمية، وحجم حركة البيانات، وعدد مراكز البيانات وتأثيرها، والاستخدام المتزايد لإنترنت الأشياء، والنمو السريع في الذكاء الاصطناعي.

44 - ندرك أيضا الحاجة إلى الاستخدام المستدام للموارد المعدنية الحرجة، بما في ذلك المعادن النادرة اللازمة لتصنيع المعدات الرقمية، ونلاحظ أهمية ممارسات التعدين والمعالجة المسؤولة.

45 - يساورنا القلق كذلك إزاء حجم النفايات الإلكترونية الذي يتزايد بسرعة، لا سيما في البلدان النامية، مما يؤدي إلى التلوث وإلى المخاطر التي تهدد صحة الإنسان، في حين أن معدلات جمعها وإعادة تدويرها واستعادة المواد منها منخفضة. ونهيب بجميع أصحاب المصلحة إلى تحسين جمع البيانات وتيسير التعاون في الإدارة الآمنة والفعالة للنفايات، بسبل منها تبادل التكنولوجيا وأفضل الممارسات.

46 - نسلم بالحاجة إلى تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بما في ذلك أنماط العيش المستدامة ونهج الاقتصاد الدائري. ونحث جميع أصحاب المصلحة، وخاصة الحكومات والقطاع الخاص، على وضع معايير دولية لتصميم المنتجات الرقمية المستدامة وكذلك لإعادة الاستخدام والإصلاح وإعادة التدوير.

47 - نسلم بأن هناك حاجة إلى نهج شامل ومتكامل لتمكين صانعي السياسات من مواءمة السياسات الرقمية والبيئية، وبالتالي تعزيز قدرتهم على مواجهة التحديات العالمية والإقليمية والوطنية المعقدة والمترابطة. ونحث جميع أصحاب المصلحة على التعاون في الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية من أجل الاستدامة مع تقليل آثارها البيئية السلبية إلى أدنى حد، وتعزيز الاستدامة طوال الدورة العمرية للتكنولوجيات الرقمية، بما في ذلك التدابير الخاصة بالسياق الرامية إلى زيادة كفاءة استخدام الموارد والحفاظ على الموارد الطبيعية واستخدامها على نحو مستدام، والسعي إلى ضمان تصميم البنية التحتية الرقمية والمعدات الرقمية بشكل مستدام لمواجهة التحديات البيئية.

تهيئة بيئة مواتية للتنمية الرقمية

48 - نقر بأهمية وجود بيئة إيجابية مواتية للاستثمار والابتكار والتطور التكنولوجي في تيسير تنفيذ رؤية القمة العالمية. وندرك أن العلم والتكنولوجيا والابتكار جزء لا يتجزأ من التنمية الرقمية وأهمية ضمان قدرة أصحاب المصلحة في جميع البلدان على أداء دور في الابتكار الرقمي من أجل تعزيز التنمية الرقمية.

49 - ندرك أن تنفيذ أهداف القمة العالمية يستفيد من وجود بيئة مواتية تتسم بالشفافية وإمكانية التنبؤ بها وتشمل أطرا سياساتية وقانونية وتنظيمية تدعم الابتكار، وتحمي حقوق المستهلك وحقوق الملكية الفكرية، وترعى المواهب والمهارات الرقمية، وتشجع المنافسة العادلة وريادة الأعمال الرقمية.

50 - نلاحظ أهمية الأطر السياساتية والقانونية والتنظيمية المتعلقة بنشر الشبكات والخدمات الرقمية، بما في ذلك تلك المتعلقة بهيكل السوق، والمعاملات الرقمية، وحماية البيانات وخصوصية البيانات، وحقوق المستهلك والملكية الفكرية، وحقوق الإنسان، والآثار البيئية. وندعم الجهود الدولية والإقليمية والوطنية الرامية إلى تهيئة بيئات مواتية للتحول الرقمي، بما في ذلك الأطر السياساتية والقانونية والتنظيمية التي تتسم بالشفافية وتتيح إمكانية التنبؤ، وتبادل أفضل الممارسات. وندعو جميع أصحاب المصلحة، عند الطلب، إلى تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية، بما يتماشى مع السياسات والأولويات الوطنية للتحول الرقمي.

51 - نشجع المجتمع الدولي على تعزيز نقل التكنولوجيا بشروط يُتفق عليها، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، واعتماد سياسات وبرامج تهدف إلى مساعدة البلدان النامية على الاستفادة من التكنولوجيا في سعيها إلى تحقيق التنمية وذلك، في جملة أمور، من خلال التعاون التقني وبناء القدرات العلمية والتكنولوجية في جهودنا الرامية إلى سد الفجوات الرقمية والإنمائية.

52 - نؤكد مجددا أن الدول تحث بقوة على الامتناع عن سن أي تدابير اقتصادية انفرادية وتطبيقها بما يتنافى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ويعرقل إنجاز التنمية الاقتصادية والاجتماعية على نحو كامل، لا سيما في البلدان النامية.

53 - نشيد بعمل اللجان الإقليمية والمنظمات الإقليمية الأخرى لدعم إيجاد بيئات إيجابية مواتية. وندعوها وندعو اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وميسري مسارات العمل، في إطار ولاية كل منهم، إلى تبادل الخبرات بشأن البيئة المواتية ودعم توفير التوجيهات المتعلقة بالسياسات القائمة على الطلب، والمساعدة التقنية وبناء القدرات، حسب الاقتضاء، لإيجادها.

بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

54 - نؤكد من جديد أن بناء الثقة والأمن في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها محرك أساسي للابتكار والتنمية المستدامة. ونؤكد من جديد أيضا أن بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ينبغي أن يكون متسقا مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

55 - نشيد بالجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والأوساط التقنية والأكاديمية لبناء الثقة والأمن وحماية البنية التحتية والخدمات والمعاملات وغيرها من الأنشطة الرقمية من التهديد المتزايد للأنشطة الخبيثة والمخاطر المادية التي تتعرض لها البنية التحتية.

56 - نحيط علما بالتقرير النهائي للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025 المنشأ عملا بقرار الجمعية العامة 240/75 وبإنشاء الآلية العالمية في ما يتعلق بالتطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي وبتشجيع السلوك المسؤول للدول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

57 - ندرك الضرورة الملحة لأن نواجه ونتصدى لجميع أشكال العنف، الذي يحدث من خلال استخدام التكنولوجيا أو يتزايد بسببه، ولجميع أشكال خطاب الكراهية والتمييز، والتنمر السيبراني، والاستغلال والانتهاك الجنسيين للأطفال. وسنضع ونتعهد تدابير ناجعة للتخفيف من المخاطر والانتصاف تحمي أيضا الخصوصية وحرية التعبير.

58 - ندرك التحديات التي تواجهها الدول، ولا سيما البلدان النامية، في بناء الثقة والأمن في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها. ونكرر الدعوة التي وجهتها الجمعية العامة في قرارها 125/70 لتجديد التركيز على بناء القدرات والتعليم وتبادل المعارف والممارسة التنظيمية، وكذلك تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين على جميع المستويات وزيادة الوعي فيما بين مستعملي تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ولا سيما في أوساط الفئات الأكثر فقرا وضعفا.

تنمية القدرات

59 - نلاحظ أن الافتقار إلى القدرات هي العقبة الرئيسية أمام سدّ الفجوات الرقمية، ونوصي بتسخير تنمية القدرات، بما في ذلك في مجال الابتكار، لتمكين الخبراء المحليين والمجتمعات المحلية من الاستفادة من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية والمساهمة فيها. ونسلم بالحاجة إلى زيادة التعاون والتمويل الدوليين لتنمية القدرات الرقمية في البلدان النامية ودعم إنشاء المحتوى المحلي والمحتوى ذي الصلة بالواقع المحلي على الإنترنت.

60 - نؤكد، بوجه خاص، على أهمية تنمية القدرات في مجال الابتكار التكنولوجي وفي بناء الخبرات السياساتية والتقنية اللازمة لدعم الابتكار ومواجهة تحديات الحوكمة المتزايدة التعقيد الناشئة عن الرقمنة. ونشيد بالعمل الذي اضطلعت به الأوساط التقنية وأصحاب المصلحة الآخرون لبناء الخبرات في الجوانب التقنية للرقمنة، وبالعمل الذي قامت به كيانات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرون لتنمية قدرات موظفي الخدمة المدنية والقضاء. وندعو إلى تعزيز المبادرات الرامية إلى دعم القدرات الرقمية في هذه المجالات وغيرها من المجالات الحاسمة للتحول الرقمي.

61 - نسلم بأهمية المهارات الرقمية وإمكانية الحصول مدى الحياة على فرص التعلم الرقمي، مع مراعاة الاحتياجات الاجتماعية والثقافية واللغوية الخاصة لكل مجتمع وللأشخاص من جميع الأعمار والمشارب. وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى تعزيز المهارات الرقمية والدراية الرقمية من أجل تمكين الأفراد بإكسابهم المهارات والمعارف اللازمة لاتخاذ خيارات مستنيرة بشأن بياناتهم الشخصية، وتحديد المعلومات الموثوقة التي ستساعدهم على الحصول على الفرص، بما في ذلك فرص العمل واكتساب المهارات، وتحسين نوعية حياتهم، واتخاذ الخطوات المناسبة لحماية أمنهم وخصوصيتهم على الإنترنت.

الآليات المالية

62 - نسلم بالنمو الهائل الذي شهده الاستثمار المالي في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سواء من حيث نطاقه أو حجمه، منذ انعقاد القمة العالمية، وذلك نتيجة لتوسع الأسواق وظهور قدرات التكنولوجية جديدة وأنماط مستحدثة من الخدمات. وسيتطلب تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية وسد الفجوات الرقمية المزيد من الاستثمار المستدام في البنى التحتية والخدمات، وبناء القدرات، والنهوض بأنشطة البحث والتطوير المشتركة، ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها، وذلك من خلال الاستثمار العام والخاص على السواء.

63 - ندعو جميع الجهات صاحبة المصلحة إلى تهيئة بيئة سياساتية مواتية للاستثمار، وتعزيز التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل الاستثمار المستدام في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطبيقاتها وخدماتها، وكذلك في المحتوى والمهارات الرقمية، بهدف ضمان الربط الشبكي المجدي اللازم للمضي قدما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

64 - نسلم بالأهمية الحاسمة لاستثمارات القطاع الخاص في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومحتواها وخدماتها. كما نسلم بالدور الهام الذي يؤديه الشركاء في التنمية، بما في ذلك المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والتمويل العام في تمويل شبكات وخدمات المعلومات والاتصالات، لا سيما في دعم نشرها في المناطق التي لا تعتبر مجدية من المنظور التجاري. وقد أسهمت الآليات المبتكرة أيضا، بما في ذلك صناديق تعميم الوصول والشبكات المجتمعية، في توسيع نطاق الربط الشبكي في المزيد من المناطق النائية.

65 - نؤكد من جديد الدعوة الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، التزام إشبيلية، التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها 323/79 المؤرخ 25 أغسطس/آب 2025، إلى وضع خطط تمويلية وتنسيق الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، بما في ذلك البنية التحتية العامة الرقمية والمنافع العامة الرقمية، وإلى التعاون الدولي بين الحكومات الوطنية ومؤسسات التمويل الإنمائي والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية المعنية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، دعما لجهود البلدان في تصميم البنية التحتية الرقمية ونماذج تمويلها وقياس أثرها.

66 - ندرك حجم التحدي الذي يطرحه تضييق الفجوات الرقمية وسدها. وندعو المنظمات المالية الدولية والجهات الشريكة في التنمية إلى إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في برامج عملها وما تقدمه من تمويل ميسر، ودعم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في إعداد وتنفيذ استراتيجياتها الإلكترونية الوطنية، من خلال الآليات القائمة والجديدة لتمويل تطوير البنية التحتية والربط الشبكي وتطوير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

67 - ندعو الاتحاد الدولي للاتصالات، بوصفه أمانة فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات، وبالتعاون مع مُيسّري مسارات عمل القمة العالمية والمعنيين الآخرين من أعضاء الفريق، وفي حدود الموارد المتاحة، إلى إنشاء فرقة عمل داخلية تُجري تقييماً للثغرات والتحديات وتُقدّم توصيات عملية بشأن تعزيز الآليات المالية من أجل التنمية الرقمية في البلدان النامية، استناداً إلى أفضل الممارسات القائمة وتعزيزاً لها، بما في ذلك ممارسات المؤسسات المالية المتعددة الأطراف وشركاء التنمية وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين، من قبيل القطاع الخاص. ونطلب كذلك استكمال هذا العمل وتقديم تقرير عن نواتجه إلى

اللجنة المعنية بتسخير العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها الثلاثين في عام 2027، لكي تنظر فيها الدول الأعضاء. كما ندعو فرقة العمل الداخلية إلى رصد الالتزامات المالية المتعلقة بتنفيذ هذه النواتج.

حقوق الإنسان والأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات

68 - ندرك أن احترام حقوق الإنسان يندرج في صميم رؤية القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وأنّ تكنولوجيات المعلومات والاتصالات قد أثبتت ما تنطوي عليه من إمكانات لتعزيز ممارسة حقوق الإنسان.

69 - نؤكد من جديد التزامنا بالطابع العالمي لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها وتآزرها، بما فيها الحق في التنمية، وفقا لما يجسده إعلان وبرنامج عمل فيينا الصادر عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان[9]، وبإطار الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وسائر معاهدات حقوق الإنسان ذات الصلة. ونؤكد من جديد أن الديمقراطية والتنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وكذلك الحوكمة الرشيدة على جميع المستويات، هي مسائل مترابطة يعزز بعضها بعضا.

70 - نؤكد من جديد التزامنا بتوفير الحماية على شبكة الإنترنت للحقوق ذاتها التي يتمتع بها الناس خارج فضاء الإنترنت. ونشير إلى اتخاذ الجمعية العامة القرار 213/78 في 19 كانون الأول/ديسمبر 2023، الذي حددت فيه المبادئ والإجراءات المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في سياق التكنولوجيات الرقمية. وسوف نتمسك بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، طوال الدورة العمرية للتكنولوجيات الرقمية والناشئة حتى يستطيع المستعملون الاستفادة بأمان من التكنولوجيات الرقمية وحتى تتسنى حمايتهم من الانتهاكات والتجاوزات وجميع أشكال التمييز. ونلتزم بوضع ضمانات مناسبة لمنع ومعالجة أي تأثير سلبي على حقوق الإنسان ينجم عن استخدام التكنولوجيات الرقمية والناشئة وحماية الأفراد من تعرُّض حقوق الإنسان الواجبة لهم لانتهاكات وتجاوزات في الفضاء الرقمي، بطرق منها بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان وإنشاء آليات فعالة للرقابة والانتصاف.

71 - نسلم بمسؤوليات جميع أصحاب المصلحة في هذا المسعى. وندعو القطاع الخاص وجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة إلى ضمان مراعاة احترام حقوق الإنسان عند وضع مفاهيم جميع التكنولوجيات الرقمية الجديدة والناشئة وتصميمها واستحداثها وإدخالها طور العمل وتشغيلها واستعمالها وتقييمها وتنظيمها، وتوفير سبل الجبر والانتصاف الفعال من انتهاكات حقوق الإنسان التي قد تسببها أو تسهم فيها تلك التكنولوجيات، أو قد تكون مرتبطة بها مباشرة. وندعو القطاع الخاص أيضا إلى تطبيق المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف".

72 - نلاحظ الجهود الجارية التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل تقديم مشورة الخبراء والتوجيهات العملية بشأن قضايا حقوق الإنسان والتكنولوجيا[10].

(9) A/CONF.157/24 (Part I)، الفصل الثالث.

(10) A/HRC/17/31، المرفق.

73 - نؤكد من جديد التزامنا بأحكام المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تنص على أنّ لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود.

74 - نؤكد من جديد التزامنا بالمادة 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[11]، التي تنص على أنه لا يجوز تعريض أي شخص لتدخل تعسفي أو غير قانوني في خصوصياته أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته. ونعرب عن قلقنا بشأن استخدام المراقبة بطرق تقوض الحق في الخصوصية والحقوق الأخرى. وندعو الدول الأعضاء إلى أن تكفل عدم استخدام تكنولوجيات المراقبة إلا وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك مبادئ الشرعية والضرورة والتناسب، وإتاحة الآليات القانونية للجبر وسبل الانتصاف الفعالة، وندعو جميع مؤسسات الأعمال، بما في ذلك شركات تكنولوجيا المراقبة، إلى احترام حقوق الإنسان بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

75 - نؤكد من جديد التزامنا بأحكام المادة 29 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تنص على أن على كل فرد واجبات إزاء الجماعة، التي فيها وحدها يمكن أن تنمو شخصيته النمو الحر الكامل، وأن الفرد لا يخضع في ممارسة حقوقه وحرياته إلا للقيود التي يقررها القانون مستهدفا منها حصرا ضمان الاعتراف الواجب بحقوق وحريات الآخرين واحترامها، والوفاء بالعادل من مقتضيات الفضيلة والنظام العام ورفاه الجميع في مجتمع ديمقراطي. ولا يجوز في أي حال أن تُمارس هذه الحقوق والحريات على نحو يناقض مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

76 - نشدد على أهمية أن تقوم جميع الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة بتعزيز استعمال شبكة الإنترنت وإمكانية الوصول إليها من قِبل الجميع بحرية وعلى نحو مفتوح وقابل للتشغيل البيني ومأمون وموثوق ومؤمَّن من خلال احترام حقوق الإنسان وحمايتها والامتناع عن إغلاق الإنترنت وعن التدابير الموجهة ضد إمكانية الوصول إلى الإنترنت. كما ندعو جميع مؤسسات الأعمال، بما في ذلك شركات تكنولوجيا المراقبة والشركات المسؤولة عن منصات التواصل الاجتماعي، إلى احترام حقوق الإنسان بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

77 - نؤكد على ضرورة احترام وحماية استقلالية وسائل الإعلام وتنوعها، بما في ذلك وسائل الإعلام الرقمية، لما لهما من دور أساسي في صون سلامة المعلومات وضمان الحصول على معلومات موثوقة ودقيقة. ونشدد على أهمية حماية الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام، وسائر الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى تعزيز وسائل الإعلام المستقلة والعامة، ودعم العاملين في القطاع الإعلامي، وضمان تهيئة الظروف التي تتيح للصحفيين العمل بحرية واستدامة في خدمة المصلحة العامة دون التعرض للمضايقة أو المراقبة أو الاحتجاز التعسفي بسبب أنشطتهم المشروعة.

78 - نسلم بأن التكنولوجيات الرقمية والناشئة يمكن أن تسهل التلاعب بالمعلومات والتدخل فيها بطرق تضر بالمجتمعات والأفراد، وتؤثر سلبا على التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وكذلك على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسنعمل معا لتعزيز سلامة المعلومات والتسامح والاحترام في الفضاء الرقمي، وكذلك لحماية سلامة العمليات الديمقراطية. وسنعزز التعاون الدولي لمواجهة تحدي المعلومات

(11) انظر القرار 2200 ألف (د-21)، المرفق.

المغلوطة والمضللة وخطاب الكراهية على الإنترنت والتخفيف من مخاطر التلاعب بالمعلومات، وذلك بطريقة تتفق مع القانون الدولي.

79 - نشدد على أهمية ضمان أن تتمكن النساء والفتيات من المشاركة والإسهام في المجتمع بأسره على قدم المساواة ودون تمييز، ونؤكد من جديد أن مشاركة النساء والفتيات مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة في العصر الرقمي أمر بالغ الأهمية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ونسلم بأن علينا أن نكافح على وجه السرعة جميع أشكال العنف التي تحدث من خلال استخدام التكنولوجيا أو تتزايد بسببه، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، وأن نتصدى لها.

80 - ندرك أن الأطفال من بين أكثر الفئات استخداما للإنترنت والخدمات الإلكترونية. ونظل ملتزمين بتعزيز الأطر القانونية والسياساتية لحماية حقوق الطفل في الفضاء الرقمي، بما يتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل[12]. ونرحب بالنهج الشامل لتعزيز حقوق الطفل الرقمية بما يخدم مصالح الطفل الفضلى في البيئة الرقمية.

إدارة البيانات

81 - نسلم بأن إدارة البيانات على نحو مسؤول وقابل للتشغيل البيني ضروري للنهوض بأهداف التنمية وحماية حقوق الإنسان وتعزيز الابتكار وتشجيع النمو الاقتصادي.

82 - نلاحظ نُهج إدارة البيانات التي اعتمدتها الجمعية العامة في التعاهد الرقمي العالمي.

83 - نلاحظ إنشاء فريق عامل تابع للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية للانخراط في حوار شامل وجامع لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن إدارة البيانات على جميع المستويات من حيث صلتها بالتنمية، بما في ذلك بشأن توصيات للمتابعة من أجل وضع ترتيبات لإدارة البيانات تكون منصفة وقابلة للتشغيل البيني.

الذكاء الاصطناعي

84 - نلاحظ نُهج الحوكمة الدولية للذكاء الاصطناعي بما يحقق صالح البشرية، التي اعتمدتها الجمعية العامة في التعاهد الرقمي العالمي.

85 - نشجع على إنشاء شراكات دولية بشأن بناء القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي لوضع برامج تعليمية وتدريبية، وزيادة الوصول إلى الموارد، بما فيها نماذج ونظم الذكاء الاصطناعي المفتوحة، وبيانات ومعدات التدريب المفتوحة، وتيسير تدريب واستحداث نماذج الذكاء الاصطناعي، وتعزيز مشاركة المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في الاقتصاد الرقمي. وسوف نستفيد من آليات الأمم المتحدة القائمة وآليات أصحاب المصلحة المتعددين الموجودة لدعم بناء القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي لسد الفجوات في هذا المجال وتيسير الوصول إلى تطبيقات الذكاء الاصطناعي وبناء القدرات في مجال الحوسبة العالية الأداء والمهارات ذات الصلة في البلدان النامية.

(12) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1577, No. 27531.

86 - ندعو الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالذكاء الاصطناعي إلى العمل، بالتشاور مع ميسري مسارات العمل، على وضع خريطة للمبادرات الجارية لبناء القدرات على نطاق المنظومة، وتحديد الثغرات المحتملة ومعالجتها، بوسائل منها إنشاء زمالة لبناء القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي موجهة إلى المسؤولين الحكوميين وبرامج البحوث، وبالاستفادة من القدرات المتاحة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، مع التركيز بوجه خاص على البلدان النامية، ثم تقديم تقرير عن ذلك في الحوار العالمي الافتتاحي بشأن حوكمة الذكاء الاصطناعي، في عام 2026.

87 - نلاحظ العمل الجاري في إطار الأمم المتحدة لإنشاء فريق علمي دولي مستقل متعدد التخصصات معني بالذكاء الاصطناعي لتشجيع الفهم العلمي من خلال إجراء تقييمات قائمة على الأدلة للآثار والمخاطر والفرص، مع الاستفادة من المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية وشبكات البحث الموجودة. ونرحب أيضا باستهلال حوار عالمي بشأن حوكمة الذكاء الاصطناعي بمشاركة الحكومات وجميع أصحاب المصلحة المعنيين، سيُعقد على هامش مؤتمرات واجتماعات الأمم المتحدة القائمة ذات الصلة.

إدارة الإنترنت

88 - نؤكد من جديد التعريف العملي لإدارة الإنترنت الوارد في برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، وهو تطوير وتطبيق الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، كل بحسب دوره، المبادئ والمعايير والقواعد والأعراف المشتركة، وإجراءات اتخاذ القرارات ووضع البرامج التي تحدد شكل تطور شبكة الإنترنت واستعمالها.

89 - ندرك الحاجة إلى تشجيع مشاركة جميع أصحاب المصلحة من جميع البلدان وانخراطهم بقدر أوسع في المناقشات المتعلقة بإدارة الإنترنت. وهناك حاجة إلى اتخاذ تدابير تضمن مشاركة أكثر فعالية لأصحاب المصلحة من البلدان النامية والمجموعات الممثلة تمثيلا ناقصا، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

90 - نسلم بأن شبكة الإنترنت مرفق عالمي بالغ الأهمية للتحول الرقمي الشامل للجميع والمنصف. فقد أتاح الإنترنت، بطابعه المفتوح وقابليته للتشغيل البيني، تطوير طيف استثنائي من الخدمات والتطبيقات التي تغطي مختلف مناحي المجتمع البشري، بما في ذلك الحوكمة والاقتصاد والتنمية وحقوق الإنسان. ولكي يستفيد منها الجميع بشكل كامل، يجب أن تكون مفتوحة وعالمية وقابلة للتشغيل البيني ومستقرة ومؤمَّنة. ونؤكد من جديد ضرورة تعزيز التعاون الدولي بين جميع أصحاب المصلحة لمنع مخاطر تجزؤ الإنترنت وتحديد تلك المخاطر ومعالجتها في الوقت المناسب.

91 - نسلم بأن إدارة الإنترنت يجب أن تظل عالمية ومتعددة أصحاب المصلحة بطبيعتها، بمشاركة كاملة من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والأوساط التقنية والأكاديمية، وجميع أصحاب المصلحة الآخرين، وفقا للأدوار والمسؤوليات المنوطة بكل منهم. ونؤكد من جديد أن إدارة الإنترنت ينبغي أن تظل مقيدة بالأحكام المنصوص عليها في نتائج المؤتمرين المعقودين في جنيف وتونس العاصمة، فيما يتصل بتعزيز التعاون وغير ذلك من المسائل.

92 - نشير إلى عمل الفريق العامل المعني بتعزيز التعاون بشأن قضايا السياسة العامة المتصلة بالإنترنت، الذي أنشأته رئاسةُ اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، على نحو ما طلبته الجمعية العامة في قرارها 125/70، من أجل وضع توصيات عن كيفية مواصلة تنفيذ التعاون المعزز على النحو المتوخى في برنامج عمل تونس.

93 - نؤكد من جديد التزامنا بمواصلة وتحسين التعاون بين أنشطة المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين بإدارة الإنترنت.

94 - نحيط علمًا بالمبادئ التوجيهية للتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين وبناء توافق في الآراء (NETmundial+10)، التي اعتُمدت في نيسان/أبريل 2024، باعتبارها مساهمة في تعزيز إدارة الإنترنت من خلال المشاركة الشاملة والتمثيل المتوازن والانفتاح.

95 - ندرك أن العديد من المبادرات والفرص الجديدة قد برزت منذ انعقاد القمة العالمية لمجتمع المعلومات وأنها تسهل المناقشة وتبادل الخبرات والتعاون بين الحكومات ومع جميع مجموعات أصحاب المصلحة الآخرين. وندعو الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين، كل في حدود دوره ومسؤولياته، إلى التعاون لتحقيق رؤية القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

96 - نشيد بالتطور الناجح لمنتدى إدارة الإنترنت، الذي أنشأه الأمين العام في أعقاب القمة العالمية لمجتمع المعلومات، والذي يوفر لأصحاب المصلحة المتعددين المنبر الرئيسي لمناقشة مسائل إدارة الإنترنت، بما في ذلك المسائل الناشئة، على النحو الوارد في الفقرة 72 من برنامج عمل تونس لمجتمع المعلومات.

97 - نرحب بتطور منتدى إدارة الإنترنت من عقد اجتماع سنوي إلى منظومة أوسع تشمل أنشطة ما بين الدورات وأنشطة أخرى، بما في ذلك الائتلافات الدينامية ومنتديات أفضل الممارسات وشبكات السياسات. ونرحب على وجه الخصوص بظهور أكثر من 170 منتدى وطني وإقليمي وشبابي لإدارة الإنترنت، وهي منتديات أسهمت في تعزيز المناقشات بين أصحاب المصلحة المتعددين للمسائل ذات الصلة في جميع القارات وفي العديد من المناطق دون الإقليمية وغالبية الدول الأعضاء. كما نرحب بعمل الفريق الاستشاري لأصحاب المصلحة المتعددين التابع للمنتدى، وبإنشاء الأمين العام لفريق القيادة التابع للمنتدى.

98 - نسلم بالخطوات الناجحة التي اتّخذت منذ استعراض القمة العالمية بعد مضي عشر سنوات من أجل تحسين طرائق عمل منتدى إدارة الإنترنت، وزيادة وتوسيع مشاركة الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين، لا سيما من البلدان النامية والمجموعات الممثلة تمثيلا ناقصا، وبناء علاقات أقوى مع المنتديات الأخرى المعنية بمناقشة المسائل الرقمية، وتمكين المنتدى من تحقيق المزيد من النتائج الجوهرية التي يمكن أن يكون لها تأثير أكبر. وندعو إلى مواصلة هذه التدابير، ونطلب إلى المنتدى أن يقدم تقريرا سنويا إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية يتناول التقدم المحرز في تنفيذها.

99 - نقرر أن يصبح منتدى إدارة الإنترنت هيئة دائمة تابعة للأمم المتحدة، له أمانة تواصل في استضافتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، على أساس مستقر ومستدام، ومع تزويده بالموظفين والموارد المناسبة، وفقاً لإجراءات الميزانية الخاصة بالأمم المتحدة.

100 - ندعو المنتدى إلى أن يقدم تقارير عن نتائج اجتماعاته السنوية وأعماله فيما بين الدورات إلى كيانات الأمم المتحدة وعملياتها ذات الصلة، وندعو، على وجه الخصوص، فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات وجميع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، وميسري مسارات العمل، واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ومنتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات إلى مراعاة النتائج التي يتوصل إليها منتدى إدارة الإنترنت في أعمالهم وإجراءاتهم.

101 - ندعو المنتدى إلى أن يحسّن طرائق عمله ويوسّع نطاق مشاركة الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين من البلدان النامية والمجتمعات المحلية الممثلة تمثيلا ناقصا من خلال العمل على إقامة وتيسير حوار بين الحكومات بمشاركة جميع أصحاب المصلحة.

102 - ندعو المنتدى كذلك إلى أن يعزز عمله فيما بين الدورات، ويدعم المبادرات الوطنية والإقليمية، ويطبق أساليب تعاون مبتكرة ومنفتحة وشاملة وشفافة وسريعة الاستجابة. وينبغي أن يواصل منتدى إدارة الإنترنت الاضطلاع بدور المنصة الشاملة للحوار بين جميع أصحاب المصلحة، مع العمل في الوقت نفسه على تعزيز مشاركة الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين من البلدان النامية في المناقشات المتعلقة بإدارة الإنترنت والتكنولوجيات الناشئة.

103 - ندعو إلى تعزيز أمانة منتدى إدارة الإنترنت لتمكينها من مواصلة تطوير المنتدى وإدخال المزيد من التحسينات ودعم عمل المنتديات الوطنية والإقليمية لإدارة الإنترنت والأنشطة التي تتخلل الدورات، وندعو الأمين العام إلى أن يقدم، بدعم من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، اقتراحا إلى الجمعية العامة في دورتها الثمانين لضمان التمويل المستدام للمنتدى.

تطوير إطار عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات

104 - نعتقد أن الترتيبات المحددة في برنامج عمل تونس توفر أساساً سليماً لمواصلة تنفيذ رؤية القمة والمبادئ التي أرستها. غير أن التجربة المتراكمة خلال القمة ومنذ انعقادها، إلى جانب التطورات الذي شهدها مجتمع المعلومات، توحي بضرورة ضمان استمرار هذه الترتيبات في دعم تحقيق رؤية القمة العالمية وأهدافها ومواءمتها مع التعاهد الرقمي العالمي.

105 - ندرك أن مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين كانت حاسمة في نجاح إطار تنفيذ القمة العالمية، بالاستناد إلى الخبرات والتجارب المستقاة من الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط التقنية والأكاديمية، كل في إطار دوره ومسؤولياته. ونؤكد من جديد قيم ومبادئ التعاون والمشاركة بين أصحاب المصلحة المتعددين التي أُرسيت في القمة، على نحو ما أعيد تأكيده في قرار الجمعية العامة 125/70.

106 - ندرك أهمية ضمان الاتساق في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وميثاق المستقبل، والتعاهد الرقمي العالمي، من خلال بناء أوجه التآزر فيما بينها لضمان تنفيذها الفعال وتجنب الازدواجية التي تؤدي إلى إهدار الموارد وعمليات صنع القرار. وندرك على وجه الخصوص أهمية تمكين جميع الحكومات وسائر أصحاب المصلحة من جميع البلدان من القيام بدور كامل في تحقيق هذه الغايات.

107 - نرحب بالجهود التي تبذلها كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك ميسرو مسارات عمل القمة العالمية، لدعم تنفيذ نتائج القمة على مدى العقدين الماضيين، كل في إطار ولايته ومجالات مسؤوليته. ونشيد بالاتحاد الدولي للاتصالات لإنشائه منصة التقييم الخاصة بالقمة العالمية وجوائز القمة العالمية، ونشجع جميع أصحاب المصلحة على المساهمة في قاعدة بيانات التقييم.

108 - ندرك الدور الهام الذي اضطلعت به اللجان الإقليمية في إعداد خطط عمل إقليمية لتحقيق رؤية القمة العالمية. ونؤكد من جديد ولاياتها المتمثلة في العمل بوصفها آليات إقليمية لتنفيذ ومتابعة

نتائج القمة العالمية، ونشجعها على مواصلة عملها داخل أقاليمها، وندعوها إلى توسيع نطاق المساعدة التقنية وبناء القدرات وتعزيز الشراكات.

109 - نلاحظ إنشاء مكتب التكنولوجيات الرقمية والناشئة لتيسير التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن التعاون الرقمي، من خلال العمل بشكل وثيق مع الآليات القائمة ودعم متابعة التعاهد الرقمي العالمي وتنفيذه.

110 - نعترف بالعمل الذي قام به الاتحاد الدولي للاتصالات، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل إنشاء المنتدى السنوي للقمة العالمية لمجتمع المعلومات الذي أصبح منبراً هاماً لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات، وللحوار والتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين، ولتطوير الشبكات وتنسيق المبادرات الرامية إلى تنفيذ رؤية القمة العالمية. وندعو إلى مواصلة عقد المنتدى سنوياً.

111 - نؤكد من جديد التزامنا بإطار مسارات العمل المحددة في خطة عمل جنيف وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات. وندرك القيمة التي أولتها العديد من الحكومات لهذا الإطار في دعم صياغة الاستراتيجيات والنهج الوطنية للتنمية الرقمية. وندعو ميسري مسارات عمل القمة العالمية إلى كفالة المواءمة الدقيقة مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 عند النظر في الاضطلاع بأعمال جديدة لتنفيذ نتائج القمة العالمية، وفقا لولاياتهم ومواردهم الحالية؛

112 - إن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها واحترامها أمور لها أهميتها في تنفيذ جميع مسارات العمل. ونشير إلى أن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تواصل الإسهام في تيسيرها وتقييمها. كما ندعو ميسري مسارات العمل إلى معالجة قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات بوصفها موضوعا محوريا في أعمالهم، بمشاركة كاملة من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وأصحاب المصلحة الآخرين.

113 - نطلب إلى ميسري مسارات العمل القيام، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات، بوضع خرائط طريق تنفيذية محددة الأهداف وموجهة نحو تحقيق النتائج لمسارات العمل الخاصة بكل منهم ونتائج هذا القرار، مع ربط مسارات عمل القمة العالمية بغايات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة والتزامات التعاهد الرقمي العالمي، بما في ذلك ما قد يلزم من غايات ومؤشرات ومقاييس لتيسير الرصد والقياس، وتقديم تقرير عن نتائج هذا العمل إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها الثلاثين التي ستُعقد في عام 2027.

الرصد والقياس

114 - نعترف بأهمية البيانات والإحصاءات من أجل دعم تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وندعو إلى جمع مزيد من البيانات لدعم اتخاذ القرارات بناء على الأدلة، وإدراج بيانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات وفي برامج العمل الإحصائية الإقليمية. ونتعهد بتعزيز التعاون الدولي لسد الفجوات الجسيمة الحالية في البيانات المستخدمة لأغراض التنمية ونؤيد الاستخدام المسؤول للبيانات وإتاحتها للآخرين داخل البلدان وفيما بينها من أجل إحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

115 - نرحب بالعمل الذي تضطلع به الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، والتي قدمت مساهمة قيمة في وضع المؤشرات وفي جمع ونشر البيانات المتعلقة بمجتمع المعلومات. ونرحب بالعمل الذي تقوم به كيانات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين لوضع الغايات والمؤشرات والمقاييس، كل في إطار ولايته ومجال خبرته.

116 - نتعهد بمواصلة وضع وتعزيز الغايات والمؤشرات والمقاييس المتفق عليها دوليا لتحقيق الربط الشبكي الشامل للجميع والهادف والميسور التكلفة والتنمية الرقمية. وندعو الأمم المتحدة وسائر المنظمات والمنتديات المعنية إلى أن تستعرض المنهجيات الموضوعة لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة دورية، آخذة في اعتبارها اختلاف مستويات التنمية والظروف الوطنية، وتحرص على تبادل المعلومات بشأن دراسات الحالات الإفرادية القطرية.

117 - نطلب إلى الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية أن تجري، بالتعاون مع ميسري مسارات العمل وبدعم من اللجنة الإحصائية، استعراضا منهجيا للمؤشرات والمنهجيات القائمة، وتقدم تقريرا عن نتائج هذا الاستعراض إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها الثلاثين في عام 2027.

118 - ندرك الحاجة إلى توفير المزيد من التمويل وبناء القدرات للنظم الإحصائية الوطنية ومنهجياتها لتمكين جميع البلدان من تلبية الطلب على البيانات والإحصاءات المحسنة، وندعو الشركاء في التنمية إلى توفير موارد إضافية، وتبادل الممارسات الفضلى، ودعم تنمية القدرات، لا سيما في البلدان النامية. ونحث القطاع الخاص على الإسهام من خلال إتاحة البيانات المناسبة دعما لعمليات جمع وتحليل الأدلة الإحصائية بشأن تطور مجتمع المعلومات، ومن ثم تعزيز البحوث والنهوض بوضع السياسات وجهود الحكومات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وسائر أصحاب المصلحة.

المتابعة والاستعراض

119 - نؤكد من جديد أن التنفيذ الجاري لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بما في ذلك نتائج هذا القرار، سيتطلب التزاما وعملا مستمرين من جميع أصحاب المصلحة - بما في ذلك الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والشباب والأوساط التقنية والأكاديمية والمنظمات الدولية - وأن الاستعراض السنتاني للتقدم المحرز على صعيد المجموعة الكاملة من مسارات عمل القمة والنتائج المبينة في هذا القرار سيكون أساسيا لتحقيق رؤية القمة.

120 - نشدد على الحاجة إلى ضمان الاتساق بين تنفيذ نتائج القمة العالمية والتعاهد الرقمي العالمي لتجنب الازدواجية وتعزيز أوجه التآزر والكفاءة، وبالتالي زيادة الأثر.

121 - ندعو إلى مواصلة وتعزيز عمل فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات، من خلال تزويده برئاسة تتناوب سنوياً وأمانة يتولى الاتحاد الدولي للاتصالات تقديم خدماتها، وذلك بوصفه الآلية المشتركة بين وكالات منظومة الأمم المتحدة للنهوض باتساق السياسات وتنسيق البرامج في المسائل الرقمية. وندعو الفريق إلى تعزيز مرونته وكفاءته وفعاليته وتوسيع عضويته لتشمل المزيد من كيانات الأمم المتحدة، بهدف تعزيز الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين وبناء الشراكات واستعراض التقدم المحرز في مجال التعاون الرقمي.

122 - نشير إلى عملية القمة العالمية ومصفوفة خطة عام 2030 والتعاهد الرقمي العالمي التي أعدها فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات والتي تربط الأهداف والالتزامات الواردة في التعاهد الرقمي العالمي بهياكل القمة العالمية وآلياتها وأنشطتها الحالية، وتتيح نهجاً منظماً للمتابعة والتنفيذ الفعالين. واستنادًا إلى هذا العمل واتساقًا مع توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، نطلب إلى فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات أن يقوم، في حدود الولايات القائمة والموارد المتاحة، بإعداد خريطة طريق للتنفيذ المشترك، تُعرض على اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية للنظر فيها في دورتها التاسعة والعشرين في عام 2026. وينبغي أن تهدف هذه الخريطة إلى تعزيز الاتساق بين القمة العالمية والتعاهد الرقمي العالمي، بما يكفل اتباع نهج موحد وفعال من حيث الموارد في مجال التعاون الرقمي، يتجنب الازدواجية ويزيد من أوجه التآزر على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

123 - نسلم بالدور الذي يؤديه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الإشراف على متابعة تنفيذ ونتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على نطاق المنظومة. ونسلم بالدور الذي تضطلع به اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية.

124 - نطلب إلى الأمين العام أن يقدم، عن طريق اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، تقريرا كل سنتين عن التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، يتضمن آخر المستجدات بشأن التوصيات الواردة في هذا القرار، ونطلب إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظرا في التقرير بما يتماشى مع دورة السنتين هذه.

125 - نشير إلى أن الجمعية العامة ستعقد، في دورتها الثانية والثمانين في عام 2027، اجتماعًا رفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ التعاهد الرقمي العالمي، على أساس التقرير المرحلي للأمين العام. وسيستند الاستعراض إلى المساهمات المقدمة من جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وكذلك اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ومنتدى إدارة الإنترنت، وميسري مسارات عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات. ونشجع الاجتماع الرفيع المستوى على أن ينظر في جملة أمور منها التقدم المحرز في تعزيز الاتساق بين نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات وتنفيذ التعاهد الرقمي العالمي.

126 - نشير إلى أن الجمعية العامة قررت، في قرارها 125/70، أن تكون نتائج استعراض القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مضي عشرين عاما مساهمة في عملية استعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وبناء عليه، نقرر تقديم هذا القرار باعتباره مساهمة في الاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض خطة عام 2030، الذي ستعقده الجمعية العامة في عام 2030. وندعو الجمعية العامة إلى أن تأخذ في الاعتبار نتائج خريطة طريق التنفيذ المشترك.

127 - نطلب إلى الجمعية العامة أن تعقد اجتماعا رفيع المستوى في عام 2035 بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بما يشمل تقديم المدخلات والمشاركة من جانب جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك في العملية التحضيرية، من أجل تقييم التقدم المحرز والتحديات الماثلة على صعيد نتائج القمة العالمية، وتحديد المجالات التي تستدعي التركيز المستمر.

الجلسة العامة 68
17 كانون الأول/ديسمبر 2025